

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٧١

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٠

الرئيسة: السيدة بليز جيلاسين ريندي.....(تركيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-20441(A)



* 1 8 2 0 4 4 1 *

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٤٧١ من جلسات مؤتمر نزع السلاح. زملائي الموقرون، قبل أن نشرع في أشغال هذه الجلسة، أود أن أذكركم بأننا، بعد انتهاء الجلسة العامة الرسمية، سنعقد جلسة عامة غير رسمية لمواصلة العمل على وضع التقرير السنوي. وقد أصدرت الأمانة بالفعل تعديلاً أول على مشروع تقريرنا ضمن الوثيقة CD/WP.610/Amend.1، التي وُزعت النسخة الورقية منها في صناديق بريد الوفود الموجودة في الطابق الأول. وعُمت أيضاً نسخة إلكترونية بعد ظهرية البارحة. كما عمت الأمانة مقترحاً يتضمن صيغة لغوية منقحة للفقرتين ٥ و ٦، اللتين أعيدت صياغتهما في ضوء التعليقات الكتابية والملاحظات الشفهية التي أدلى بها أثناء الجلسات غير الرسمية. وأرسل المقترح بالبريد الإلكتروني إلى جميع الوفود يوم الجمعة ٧ أيلول/سبتمبر. وأود أن أشكر الوفود على آرائها القيمة جداً وعلى تعليقاتها واقتراحاتها البناءة.

وقبل أن نشرع في مناقشة جدول أعمالنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب بحرارة بزميلنا الجديد، صاحب السعادة السيد يان هوانغ، ممثل فرنسا الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح.

(تكلمت بالفرنسية)

سعادة السفير، يسرنا أن تكون بيننا هنا. وباسم المؤتمر ونيابة عن وفد بلدي، أهلاً وسهلاً بك. ولك أن تطمئن أنك ستحصل على دعمنا الكامل في منصبك الجديد.

(تكلمت بالإنكليزية)

والآن أنتقل إلى قائمة المتكلمين. تم إدراج فرنسا في قائمتي. وأعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، السيد الأمين العام، زملائي الأعضاء، إنه لمن دواعي الشرف أن أتكلم أمامكم اليوم. فقاعة المجلس المهيبة هذه قد شهدت على بعض أهم إنجازات أسلافنا، وإني أتناول الكلمة وأنا أدرك هذا الأمر تمام الإدراك. وأود أن أفتح كلمتي مذكراً ببعض الوقائع المعروفة جداً. ففرنسا طرف في جميع صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة النافذة حالياً. وهي تشارك بشكل كامل في جميع العمليات الجارية لتنظيم الأسلحة وتحديداتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. والتزامها بالقانون الدولي راسخ لا يتزعزع. وعليه، فإنها ثابتة في سعيها إلى توطيد القانون الدولي كلما دعت الضرورة إلى التنظيم الجماعي للسلوك الذي تنتهجه الدول في هذا المجال، كجزء من تحرك دائم باتجاه بناء السلم والأمن الدوليين.

ولأن فرنسا تؤمن بتعددية الأطراف إيماناً راسخاً، فإنها ستستمر في التعاون وفي بذل قصارى جهودها لضمان أن تثمر هذه العمليات الاتفاقات الضرورية لكفالة أمننا المشترك. ورغم الصعوبات التي اعترضتنا ولا تزال والعقبات التي في طريقنا، ناهيك عن تراجع المعيار الذي يركز إليه هيكل أمننا، فإن إيماننا بتعددية الأطراف لا يزال ثابتاً. فبفضل تعددية الأطراف تمكّن المجتمع الدولي من جعل العالم أكثر أمناً، وفي هذا منفعة للجميع. ولا يمكننا القبول بنخر القانون وإضعافه باعتبار ذلك قدراً لا مفر منه. وسنواصل، تحديداً، الوقوف بعزم وثبات لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية غير مدخرين أي وسيلة يمكن أن تكون ضرورية لذلك. وتعددية الأطراف التي أتحدث عنها تقوم على استخدام أدوات سبق أن أثبت دبلوماسيون مهرة

محتكون فعاليتها. ومؤتمر نزع السلاح هو أحد هذه الأدوات، وأنا أقدر حق التقدير شرف تمثيل بلدي في محفل ذاع صيته بفضل ما يتحلى به من مهنية.

فقد يكون المؤتمر عاجزاً ولكن الجميع يعلم أن هذا مرده ليس إلى المؤتمر نفسه. وبلدي يؤيد تمام التأييد، بالطبع، الرأي القائل إن نزع السلاح العام الكامل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحققت الشروط الأمنية الملائمة، كجزء من مجهود يسعى إلى كفالة استقرار محيطنا واحترام القانون الدولي. ومع ذلك، يمكن تجاوز صعوبات تاريخية وسياسية معينة بل يجب تجاوزها، حيث ينبغي اعتبار قانون نزع السلاح وتحديد الأسلحة، إلى جانب مساهمته في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي، خطوة أولى باتجاه بناء الثقة والشفافية وتخفيف التوترات.

وفي هذا الشأن، أحيط علماً بالمناقشات الإيجابية التي عُقدت داخل الهيئات الفرعية طبقاً للمقرر المضمّن في الوثيقة CD/2119. ومن شأن هذه المناقشات الموضوعية أن تؤدي إلى تحقيق تقدم ملموس وأن تكون ثمرة جهود جماعية تستحق التنويه. ولهذا السبب تحديداً لا يجوز لنا بأي حال أن نفقد إيماننا بالمؤتمر - فهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على معاهدات نزع السلاح الدولية. ولدى هذا المؤتمر العديد من نقاط القوة، كتمثيله لدول لديها قدرات أساسية، وهذا يكفل قابلية أي التزامات تُعقد للاستمرار. وتشكل قاعدة توافق الآراء، مع أنها صعبة التحقيق، أفضل وسيلة لكفالة تنفيذ المعاهدات على نحو عالمي وفعال. وهذا ما يسترشد به بلدي في عمله، وهو الذي ترأس في حزيران/يونيه الماضي، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا السياق أيضاً، قدمت فرنسا عدداً من الاقتراحات الواقعية من جملتها مشروع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، كمثال آخر.

وقد تم تصوّر بعض مسارات نزع السلاح كما لو كان من الممكن فرضها فرضاً على الدول من الخارج. وهي قائمة على التخمين وعلى تعمد تغافل الوقائع. ولا تزال لدينا قناعة بأن إجراءات كهذه، مبنية على استراتيجية غير واقعية، تعطي عكس المتوقع منها تماماً حيث تتغاضى عن ضرورة تجنب تفويض أمن أي واحد منها وبالتالي أمننا جميعاً. وفوق ذلك كله، تساهم هذه الإجراءات في إضعاف، بل ونخر، المعايير الأساسية التي ساعدت على ضمان أمننا الجماعي إضعافاً شديداً. فلا يمكن إملاء نزع السلاح بل يجب بناؤه خطوة خطوة، وفق نهج تدريجي وواقعي، بهدف تحقيق الاستقرار. وإنني، إذ أتحدى بروح حسن النية المتوخية لتحقيق الأثر، أود أن أؤكد لكم التزام بلدي الخالص بأن يتعاون بحمة مع جميع حكومات المجتمع الدولي ومع المجتمع المدني بالطبع.

لهذا، فإنني بكل سرور أؤكد لكم، سيدي الرئيسة، سيدي الأمين العام، أيها الزملاء الأعزاء، التزامي شخصياً ببذل كل ما في وسعنا، وفدي وأنا، للعمل على تقوية وإغناء هيكل نزع السلاح المعياري هذا. ويتعين علينا أن نتخذ خطوات لحماية مستقبلنا. وإنني أدرك مدى صعوبة إنجاز هذه المهمة في سياق لا يفتأ يزداد تعقيداً ومناخ استراتيجي يتمرد على كل تنبؤ، لكن تأكدوا أن ما يتخذه بلدي من إجراءات، أعزتم الحديث عنها في هذا المحفل، سيكون بدافع الرغبة في إحلال السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. شكراً لكم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل زيمبابوي.

السيد شيجيجي (زيمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجموعة الـ ٢١. ومجموعة الـ ٢١ تتناول الكلمة لأول مرة منذ توليك الرئاسة. ونيابة عن المجموعة، أهنيك على تولي هذا المنصب الرفيع. وإذ نقرب من نهاية الجزء الثالث من مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨، نتعهد بالتعاون ونأمل أن تتكلم رئاستك لهذا المحفل بالنجاح، نظراً إلى أنك قد أبدت بالفعل حنكة دبلوماسية والتزاماً وكفاءة قل نظيرها في إدارتك لشؤون المؤتمر. وإن مجموعة الـ ٢١ مستعدة لتقديم جميع أشكال الدعم الممكنة حرصاً على نجاح ولايتك، لا سيما فيما يتعلق بإضفاء اللمسات الأخيرة على تقريرنا السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، بما فيه تقارير الهيئات الفرعية، بما يتفق مع المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119.

وتود مجموعة الـ ٢١ أن تؤكد مجدداً على بعض المبادئ والقواعد التي ينبغي الاسترشاد بها في عمل المؤتمر فيما نحد بصده الآن. كما تود التشديد على المبدأ الأساسي المتمثل في التمسك بالنظام الداخلي ومهمة الرئاسة. ويرد هذا المبدأ في المادة ٣ وأقتبس منها ما يلي: ”جميع الدول الأعضاء في المؤتمر الاشتراك في أعماله في ظل ظروف من المساواة الكاملة كدول مستقلة وفقاً لمبدأ المساواة في السيادة المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة“.

ويرد هذا المبدأ ضمناً أيضاً في المادة ٩، وأقتبس مرة أخرى ما يلي منها: ”يتناوب جميع أعضاء المؤتمر على رئاسة المؤتمر لدى انعقاده في دورة على أن يتولى كل رئيس الرئاسة لمدة أربعة أسابيع عمل. ويُتبع في التناوب الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ على أساس الترتيب الأبجدي الإنكليزي لقائمة الأعضاء“.

وفيما يتعلق بكيفية إدراج آراء الأعضاء في التقارير، تنص المادة ٤٥ بوضوح على ما يلي: ”تكون تقارير المؤتمر وقائعية وتعكس مفاوضات المؤتمر وأعماله“.

زملائي الموقرون، أعتقد أن أفضل سبيل للحفاظ على مؤسسة مؤتمر نزع السلاح هو احترام النظام الداخلي ومنصب الرئيس. وفي هذا الشأن، ينبغي عدم وضع المادة ٩ من النظام الداخلي موضع تساؤل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل زيمبابوي على كلمته. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسوا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): بادئ ذي بدء، يود الوفد الروسي أن يهنئ المشاركين في المؤتمر على اعتماد التقارير النهائية للهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر والذي كان ناجحاً على العموم. وإننا نعرب عن امتناننا لجميع من ساعد في التوصل إلى نتيجة مقبولة بشكل متبادل رحبت بها جميع الوفود – لزملائنا، ولموظفي أمانة المؤتمر، وللمترجمين التحريريين والفوريين، وطبعاً للوفد التركي الذي ترأس عمل مؤتمراً. فقد أثبتنا جميعاً أن مؤتمر نزع السلاح قادر على العمل وعلى اتخاذ قرارات بناءً على توافق الآراء.

والآن، أمامنا مهام أخرى لا تقل أهمية. وأعني أولاً وقبل كل شيء اتفاقنا على الوثيقة الرئيسية في دورة عام ٢٠١٨: تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك، يدأب بعض الوفود، عوض البدء في العمل، على محاولات لجر المؤتمر إلى جدالات

مسيّسة. ففي آخر اجتماع، أبلغ ممثل المملكة المتحدة الوفود بالمرحلة التي بلغها التحقيق في حادثتي سالزيري وإيمسيري. ولاحظنا أن نبرة التدخل في المؤتمر كانت أقل حدة من نبرة البيان الذي أدلت به في ٥ أيلول/سبتمبر رئيسة الوزراء تيريزا ماي، التي لم تفعل مع ذلك أي شيء للرجوع عن موقفها المعادي للروس عموماً. ولا يمكننا أن نترك رسالة التأنيب العدائي هذه تمر دون أن نجيب عليها وهو أمر مفهوم.

أولاً وقبل كل شيء، من المثير للاهتمام بشكل خاص أن المسؤولين البريطانيين، بإيعاز من لندن، قد أدلوا ببياناتهم بعد نشر تقرير وضعته الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الاستنتاجات التي توصل إليها خبراءها بشأن حادثة إيمسيري. وجاء في التقرير تحديداً أن نتائج تحليل العينات البيئية والطبية-الأحيائية التي أخذها خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكد النتائج التي توصلت إليها السلطات البريطانية بشأن طبيعة المادة الكيميائية السامة التي تسببت بها الضحيتان البريطانيتان في إيمسيري. وبلغت الكيمياء، تعلق الأمر بعامل عصبي، وهو نفسه الذي تم اكتشافه في العينات المأخوذة في سياق حادثة تسبب سكريبال في سالزيري. وتجدد الإشارة إلى عدم ذكر منشأ هذا العامل العصبي في التقرير؛ الذي لا يذكر حتى كلمة "نوفيتشوك"، التي أسهبت السلطات البريطانية في ذكرها. ولكن هذا الأمر ليس له أي أهمية بالنسبة للبريطانيين. فأهم شيء هو تقييد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية باستنتاجات خلص إليها مختبر عسكري في بورتون داون، وربط هذا كله بالاتهامات التي لا أساس لها من الصحة بتورط الروس في هاتين الحادثتين.

ونود مرة أخرى أن نكرر أنه لا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا مختبر بورتون داون تمكن من تحديد بلد منشأ السموم المستخدمة في سالزيري وإيمسيري. فالعمل على هذا النوع من المركبات الكيميائية أنجز في عدد كبير من البلدان الغربية الأخرى، عدا بريطانيا، مثلما يتبين من العديد من مصادر المعلومات ومن جملتها المصادر المفتوحة.

وقد بنينا موقفنا على أساس الوقائع وسنستمر في ذلك. وفي مرات عديدة، أشرنا إلى أنه ليس في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ما يحظر تعاون الأمانة الفنية مع دولة من الدول الأطراف في تأكيد نتائج تحقيق وطني. وبمعنى دقيق جداً، تقدّم المساعدة لتلك الدول الأطراف التي تطلبها لأجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وأولاً وقبل كل شيء فيما يتعلق بتدمير المخزونات من الأسلحة الكيميائية. ويعني هذا، في العادة، تلك البلدان التي تفتقر إلى المعدات المناسبة وإلى الاختصاصيين ولدى بريطانيا ما يكفيها وأكثر في هذين المجالين. فمختبر بورتون داون الذي ذكرته للتو هو المكان عينه الذي أنجز فيه العمل بالمادة المعروفة باسم "نوفيتشوك" في الغرب، ولا يزال يستخدم هذه المادة.

وفي هذه الحالة، عندما تطرح دولة طرف أسئلة على دولة أخرى، تُتبع إجراءات التشاور. وتنقذ هذه الإجراءات إما مباشرة بالوسائل الثنائية الأطراف أو بالتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو مجلسها التنفيذي. وقد قدمنا في مناسبات عديدة اقتراحات في ذلك المنحى. بيد أن السلطات البريطانية رفضتها أو تجاهلتها تماماً.

وعدا ذلك، شرعت لجنة التحقيق في الاتحاد الروسي، في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، في التحقيق في قضية جنائية تتعلق بمحاولة قتل مواطنين روس مع سبق الإصرار والترصد في بلدة سالزوري في المملكة المتحدة، طبقاً لمقتضيات المادة ١٠٥ من القانون الجنائي في الاتحاد الروسي.

وفي هذا الصدد، ووفقاً للاتفاقية القنصلية الثنائية المبرمة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ والاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية المبرمة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٥٩، أُرسِلت إلى السلطات البريطانية طلبات للتعاون في التحقيق. ولم يرد جواب عليها حتى الآن.

ليست روسيا، وإنما هي المملكة المتحدة التي رفضت الاتصال بأي طريقة من الطرائق المعقولة، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. وعلاوة على ذلك، لماذا ترفض الحكومة البريطانية حتى الآن تقديم معلومات إلى منظمة الأسلحة الكيماوية، وفق مقتضيات المادة ٩ من الاتفاقية في حال ظهور شكوك في مدى الامتثال لأحكام الاتفاقية، أي إخفاء شبهات أو افتراضات تتعلق باحتمال عدم التقيد بالاتفاقية عن منظمة حظر الأسلحة الكيماوية وعن المجتمع الدولي؟ فعوض أن يتصل شركاء بريطانيا الغربيون بالبريطانيين وأن يدعوهم إلى القيام بما يتوجب عليهم في هذا الشأن، نجدهم يواصلون حثنا على التعاون مع لندن والإجابة على الأسئلة التي طرحتها. ولم نتلق حتى الآن أي طلبات من السلطات البريطانية.

ولذكر بعض الأدلة، أقتبس من مقال حرره بوريس جونسون في جريدة واشنطن بوست. وتوخياً للوضوح فقط، سأقرأه باللغة الإنكليزية:

(تكلمت بالإنكليزية)

”في يومنا هذا، لا يملك مخزونات من العامل العصبي نوفيتشوك سوى روسيا وحدها. ففي يوم الاثنين ١٢ آذار/مارس، استدعيت السفير الروسي وضربت لحكومته أجلاً بإعلامنا في غضون ٣٦ ساعة بما إذا كان قد بُلِّغَ بفقدان أحد هذه المخزونات بأي طريقة من الطرق“.

(تكلمت بالروسية)

أهكذا تُطرح الأسئلة في مجتمع متحضّر؟ إنما هذا إنذار نهائي، وليس سلوكاً دبلوماسياً بكل تأكيد.

ولتوضيح الصورة، سأقتبس أيضاً فرضية طُرحت في خطابات ألقتها رئيسة الوزراء تيريسا ماي والسفيرة ليدل، باللغة الأصلية مرة أخرى:

(تكلمت بالإنكليزية)

”بناءً على مجموعة من المعلومات الاستخباراتية، خلصت الحكومة إلى أن شخصين تعرف الشرطة والمصلحة الملكية للتحقيق اسميهما ينتميان إلى المخابرات العسكرية الروسية. ويتعلق الأمر بمؤسسة شديدة الانضباط لها سلسلة قيادة راسخة“.

(تكلمت بالروسية)

ومن المستغرب حقاً سماع مثل هذه التقييمات القائمة على معلومات مغلوطة من المخابرات الخاصة البريطانية التي لا يعزب عنها شيء. ولمن لا يعرف، أستطيع أن أقول لكم إن مديرية الاستخبارات الرئيسية لم تعد موجودة منذ خمس سنوات. وإذا خفي مثل هذه المعلومة الواضحة عن علم الاستخبارات البريطانية، فإن هذا يثير الشك طبعاً في جودة ما تبقى من استنتاجات توصلت إليها وتصريحات أدلت بها بناءً عليها.

وختاماً، أودّ أن أشير إلى أن ورقة معلومات من وزارة الشؤون الخارجية الروسية متاحة على طاولة الوثائق. وتبيّن هذه الورقة بوضوح موقفنا من "قضية سكريبال" والأبحاث ذات الصلة بالعامل العصبي "نوفيتشوك". وسنرسل هذه المعلومات أيضاً بالبريد الإلكتروني إلى الوفود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة الاتحاد الروسي على بياها. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدتي الرئيسة. أقترح عدم أخذ الكثير من الوقت لإطالة الأخذ والرد بشأن هذه المسألة، وسأقتصر على القول أمام المؤتمر إنه صار نوعاً من التقليد أن يفضّل الاتحاد الروسي الدخول في لعبة قانونية ولغوية ترمي إلى تحويل الأنظار عن تصرفاته الطائشة والسافرة عوض الرد على الوقائع والأدلة التي عُرضت على الملأ لكي يطلع عليها.

وأود أن أذكر فقط بأن ما قلته في اجتماعنا الأخير. وسيحاول آخرون الطعن في مصداقية الوقائع وتقويضها بالمزايدة والإنكار، في حين أن القضاء البريطاني يتعامل مع الوقائع والأدلة، التي عرضناها كما هي على الملأ. وألاحظ أيضاً أن الوفد الروسي لم يعرب عن تعازيه في وفاة امرأة بريئة ولا عن أسفه للضرر الدائم الذي لحق بحياة الأشخاص الآخرين ممن تضرروا.

وفي البيان الذي أطلعنا عليه الوفد الروسي هذا الصباح، في الصيغة الورقية المطبوعة وأيضاً بواسطة البريد الإلكتروني، يشير الوفد إلى أن المملكة المتحدة لا تهتم باتفاقية الأسلحة الكيماوية. سيدتي الرئيسة، لأننا نهتم باتفاقية الأسلحة الكيماوية تحديداً، فإننا عاقدون العزم على الطعن في استخدام الأسلحة الكيماوية في كل مكان، سواء في سالزبوري أو في سوريا. ولأننا نهتم باتفاقية الأسلحة الكيماوية، وافقنا بمعية الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف أثناء انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيماوية، المعقودة في حزيران/يونيه في لاهاي، على توطيد الاتفاقية وإنهاء الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيماوية، وإننا مصممون كل التصميم على ذلك، مثلما أقول، سواء كانت هذه الأسلحة تُستخدم في سوريا أو في سالزبوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد بورديان (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدتي الرئيسة. أود أن أتلو على أسماع الحاضرين بيان وزارة خارجية أوكرانيا بشأن استخدام الأسلحة الكيماوية في بريطانيا العظمى.

"تعرب أوكرانيا عن تضامنها الكامل مع بريطانيا العظمى بشأن استنتاجاتها المتعلقة باستخدام روسيا أسلحة كيماوية في سالزبوري وإيمسبوري.

واستنتاجات منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بأن المواد الكيماوية السمية المستخدمة في اعتداءي إيمسبوري وسالزبوري هي من الطبيعة نفسها، ما هي إلا تأكيد آخر على استمرار الاتحاد الروسي في سياسته العدوانية تجاه سيادة الدولة الرامية إلى تقويض القانون والنظام الدوليين.

وتعرب أوكرانيا مجدداً عن موقفها الثابت من أن استخدام أي شخص الأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظروف هو انتهاك سافر للقانون الدولي وأن المسؤولين عن مثل هذه الأفعال تجب مساءلتهم.

وإننا على يقين من أن التضامن الدولي وحده كفيل بأن يكون رداً فعالاً على الاستفزازات الدائمة التي يقوم بها الاتحاد الروسي، ونشجع شركاءنا الأجانب على مواصلة الضغط المنسق على الكرملين بغية ثنيه عن أفعاله العدوانية“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيسة. تقف الولايات المتحدة متضامنة مع المملكة المتحدة في جهودها لتقديم عنصرين من عناصر الاستخبارات الروسية إلى العدالة بسبب استخدامهما الوقح للعامل العصبي “نوفيتشوك” المخصص للاستعمالات العسكرية في روسيا في محاولة لاغتيال سيرغي ويوليا سكريبال يوم ٤ آذار/مارس ٢٠١٨.

فالأدلة المقدمة في ٦ أيلول/سبتمبر برهان إضافي على مسؤولية الاتحاد الروسي عن هذا الاعتداء الغادر، الذي عرّض آلاف المواطنين للخطر وأودى في نهاية الأمر بحياة دون ستورجيز. وإننا نُشيد بعمل المملكة المتحدة ومصالحها في تحديد هوية العنصرين الروسيين الضالعين في هذا الاعتداء.

وفي الوقت الذي تخلصت فيه روسيا من مخزونها المعلن من الأسلحة الكيميائية، يُثبت استخدام هذا السلاح الكيميائي في سالزبوري استنتاج الولايات المتحدة أن روسيا لم تف بالتزامها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية فهي لم تدمر جميع أسلحتها الكيميائية. ويجب أن يتوقف احتقارها الطائش للقواعد الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية. وتدعو الولايات المتحدة روسيا إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة في العالم بالتخلي عن برنامجها لتطوير الأسلحة الكيميائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيسة. في البداية، أود أن أعرب بدوري، باسم فرنسا، عن التضامن الذي عبّرت عنه أعلى السلطات في بلدي لأصدقائنا في المملكة المتحدة الذين تعرّضوا مرتين في هذه السنة لاستخدام عامل عصبي في سالزبوري وإيمسبوري. أما وقد انتهت الشرطة البريطانية من تحقيقاتها، فإن وفدي يثني على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لما أبدته من شفافية ولمعالجتها هذه القضية بالتعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تقوم بعمل نموذجي.

إن الأدلة واضحة. فالنتائج التي توصلت إليها المملكة المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكد الرأي الأول، الذي نشاطه. فالتفسير الوحيد المعقول هو أن الاتحاد الروسي هو المسؤول. ونحيط علماً باستنتاج المملكة المتحدة أن هذه العملية لا يمكن إلا أن تكون قد تمت بموافقة الحكومة الروسية على مستوى عالٍ بالقدر الكافي ونُفذت من

قبلها. ونلاحظ أيضاً مذكرات التوقيف التي أصدرتها محاكم المملكة المتحدة في حق عنصرين من عناصر الاستخبارات العسكرية الروسية اللذين عرّفت الشرطة البريطانية هويتهما، وإننا على استعداد للتعاون معها. وفي ضوء هذه الأدلة البالغة الأهمية، أودّ أن أعرب عن قلق بلدي العميق وأن أكرر إدانتنا لمثل هذه الأفعال غير المقبولة. وقد أحطت علماً ببيان زميلتنا الروسية اليوم. بيد أننا نود التأكيد على أننا ننتظر من الاتحاد الروسي التزاماً كاملاً بحماية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإعادة التأكيد على حظر استخدام مثل تلك الأسلحة، حيث سيكون علينا أن نزيد قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إذا ما أريد لها أن تضطلع بولايتها.

واعتمد قرار هام أثناء الدورة الخاصة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه هذا العام، عقب استخدام أسلحة كيميائية. وينبغي أن يكون ذلك القرار بمثابة خارطة طريق لنا. ومن الأهمية البالغة حقاً في هذا السياق تزويد المجتمع الدولي بآلية للتحقيق تُسند إليها جميع القضايا التي تُستخدم فيها أسلحة كيميائية أياً كان نوعها. فلا غنى عن مثل هذه الآلية في حماية النظام الكيميائي، ولطالما شجعنا الاتحاد الروسي على التعهد بتحقيق هذه الغاية. وقد كرر رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد ماكرون، مؤخراً أن فرنسا ستظل مصممة تمام التصميم في دفعها باتجاه حماية نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي ختام بياني، أودّ أن أذكر الحاضرين بأن فرنسا و٣٧ بلداً آخر قد أطلقوا، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شراكة على مستوى الوزراء لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وأن اجتماعاً آخر على المستوى الوزاري سيُعقد في ١٨ أيار/مايو هذه السنة وأن اجتماعاً للخبراء سيُعقد بشأن هذا الموضوع الهام قبل نهاية العام. وتضم هذه الشراكة بلداناً من جميع القارات وجميع المجموعات الإقليمية، وإننا نشجع جميع البلدان، ومن جملتها الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، على الانضمام إليها. شكراً سيدتي الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): إن وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية أصدرت بياناً بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر الجاري حول الحملة البريطانية الموجهة ضد الاتحاد الروسي بشأن ما يُسمى قضية سكريبال، وأعربت في هذا البيان عن تضامنها الكامل مع الموقف الروسي الرافض بشكل قاطع لهذه الادعاءات البريطانية، والذي أعرب عن استعداده لإجراء مشاورات مع الجانب البريطاني وفقاً للاتفاقات الموقعة بين الجانبين في مجال القضايا الجرمية. والواقع أن هذه المسألة أثّرت خلال اجتماع للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عُقد في الثامن عشر من نيسان/أبريل من العام الحالي. وخلال هذا الاجتماع، كان من الواضح أن هناك عدداً من الجوانب الفنية التي تستوجب توضيحها ومناقشتها في الهيئة الفنية المعنية وهي في هذه الحالة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكن نحن نعبّر عن قلقنا من إصرار بعض الدول الأعضاء في هذا المؤتمر على الاستمرار بإقحام مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في مداولاتنا في مؤتمر نزع السلاح. ونعبّر بشكل خاص عن القلق إزاء الإصرار على توجيه اتهامات لا تستند إلى أدلة ملموسة وإنما تستند إلى ترجيحات غير مقنعة، ولا تصمد أمام أي مناقشة قانونية. ونطرح السؤال: إلى متى تستمر عملية بناء المواقف وتوجيه الاتهامات حول قضايا بهذه الخطورة اعتماداً على احتمالات مرجحة وليس أدلة قاطعة؟ إن استمرار بريطانيا في

رفض الدخول بأي حوار مع الاتحاد الروسي والاستمرار في توجيه الاتهامات الباطلة له لا يدل على سعي للوصول إلى الحقيقة. إن نهج بريطانيا وبعض الدول في التعامل مع هذه الحادثة هو نهج ميسر يقوم على الاتهامات دون أدلة وعلى رفض قاطع لكافة أشكال التعاون مع دولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والالتزام بالاستناد إلى أحكام الاتفاقية في هذا المجال. وما يدعم هذا النهج الميسر والعدائي هو لجوء بعض الدول إلى سلسلة إجراءات دبلوماسية غير مبررة ومخالفة لأعراف وتقاليد العمل الدبلوماسي. لقد عانت سوريا طيلة السنوات السابقة من هذا النهج ولا تزال، ونحن نعتقد أنه آن الأوان للتعامل مع هذه القضايا الحساسة والخطيرة بما تستحقه من جدية والتوقف عن استخدام هذه الاتهامات ذريعة لشن اتهامات وحملات تسييس مضللة وذريعة لشن اعتداءات على دول ذات سيادة في انتهاك للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. شكراً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيدة الرئيسة، تُعارض الصين بحزم استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي دولة أو منظمة أو شخص وأياً كانت الظروف وأياً كان الغرض. وإننا ندعو إلى إجراء تحقيقات مستفيضة وموضوعية ومحيدة في ادعاءات استخدامها، بالاستناد إلى أدلة دامغة، لأجل الوصول إلى استنتاجات سيسجلها التاريخ وقادرة على الصمود أمام الوقائع. وهذا بالطبع كان ولا يزال موقفنا على الدوام.

لقد استرعت اهتمامنا الشديد الحادثة التي وقعت في آذار/مارس في سالزبوري، إنكلترا، والتطورات التي لحقتها. ونعتقد أنه ينبغي تناول المسائل المطروحة بما يتفق مع قواعد وإجراءات اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولقد أصغينا بعناية إلى الإحاطة الإخبارية التي قدّمها ممثل المملكة المتحدة أثناء آخر لجنة علنية للمؤتمر. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أنه قد استحال على المعنيين بهذه الحادثة حتى الآن التوصل إلى استنتاج يحدّد من المسؤول عنها يمكن أن يقبل به الجميع. وبالنظر إلى الوضع الراهن، يجب على الأطراف أن تتناول هذه المسألة وتعالجها بالحوار بناءً على مبدأي الاحترام المتبادل والتشاور على قدم المساواة. ففي الوقت الذي يتعين فيه على المجتمع الدولي أن يواجه تحديات متعددة، يجب على جميع الأطراف أن تتعاون وأن تمتنع عن المواجهة وأن تركز على الأسس الموضوعية للقضية وأن تتجنب أي تصرفات من شأنها أن تسيّس المسألة أو تفاقم الاحتكاكات. ويجب على أعضاء المؤتمر بخاصة أن يبدوا اتحادهم، حتى يستطيع المؤتمر القيام بعمله في جو بناء ومؤات. شكراً، سيدتي الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدتي الرئيسة. أود أن أقتبس من بلاغ صحفي نشره رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا في ٦ أيلول/سبتمبر:

”تدين الحكومة الأسترالية، بأشد العبارات، استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان في أي مكان وتحت أي ظرف ...

وتؤكد نتائج التحقيق الذي أجرته المملكة المتحدة مسؤولية روسيا عن الاعتداء الشنيع على سيرغي ويوليا سكريبال في سالزبوري، يوم ٤ آذار/مارس، الذي يشكل انتهاكاً واضحاً ومباشراً للقانون الدولي.

وتشارك أستراليا المملكة المتحدة غضبها وحنقها إزاء هذا الفعل الخطير والمتعمّد الذي اقترفته روسيا، والذي يعرّض للخطر سكان المملكة المتحدة وشرطتها وغيرهم من أوائل المنجدين.

وإننا نمشي على خطى المملكة المتحدة فيما يتعلق بأهمية محاسبة روسيا ونؤكد مجدداً تأييدنا للنداءات الداعية إلى كشف روسيا الكامل عن نطاق برنامجها للأسلحة الكيماوية.

وتعتقد الحكومة الأسترالية مشاورات وثيقة مع حكومة المملكة المتحدة وشركاء آخرين. وإننا ملتزمون بالعمل مع حلفائنا وشركائنا لردع أي انتهاكات روسية أخرى للأمن الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد دايفيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيسة، أود فقط أن أشير إلى أن قادة كندا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قد أطلقوا بياناً في ٦ أيلول/سبتمبر بشأن اعتداء سالزبوري، وأريد أن أذكر ببضعة أشياء من ذلك. نحدد الإعراب عن غضبنا الشديد إزاء استخدام الأسلحة الكيماوية في اعتداء سالزبوري؛ ونحث روسيا على الكشف بصورة كاملة عن برنامجها نوفيتشوك؛ وفي الختام، أعرب عن ثقتي الكاملة في التحليل الذي أجرته المملكة المتحدة للأحداث المحيطة بالاعتداء، بما في ذلك خلوصها إلى أن مشتبهاً فيهما اثنين ينتميان إلى المخابرات العسكرية الروسية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك على بيانك. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيسة. أتناول الكلمة للرد على التهم التي وجهها ممثل سوريا. فقد سمعنا مرة أخرى الممثل السوري وهو يواصل دحض الأدلة التي لا مجال للطعن فيها على استخدام بلده الأسلحة الكيماوية ونشره إيها للنيل من شعبه. فاستخدام الأسلحة الكيماوية، مثلما سبق أن قلت وسأقول، ليس موضع سؤال. وبإمكان الممثل السوري أن يستمر في القول إن هذه ليست الهيئة المناسبة لمناقشة الأسلحة الكيماوية، ولكنني أذكر الجميع مرة أخرى أن التفاوض حول اتفاقية الأسلحة الكيماوية تم في هذه الهيئة وأن أي دولة طرف في الاتفاقية تنخرط في استخدام الأسلحة الكيماوية تثير شواغل لدى هذه الهيئة، وسنواصل إثارة هذه المسألة كلما اقتضى الأمر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك على بيانك. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدتي الرئيسة. أولاً، أود أن أهني زميلنا الجديد، ممثل فرنسا. وأتمنى له كل الخير وأنا نتطلع للعمل معه ومع فريقه، مثلما عملنا مع سلفه.

فيما يتعلق بالتحقيق في الاعتداء بالأسلحة الكيماوية الذي وقع في سالزبوري والتسمم الذي حدث في إيمسبوري في وقت لاحق الشهر الماضي، أدلى زميلي في مجلس الأمن، يوم ٦ أيلول/سبتمبر، بالملاحظات التالية:

”تدين مملكة هولندا استخدام الأسلحة الكيماوية في أي زمان ومكان وتحت أي ظرف. ودعوني أجدد الإعراب عن دعمنا التام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية ولما تقوم به من عمل مهم. وإذ تواجه المملكة المتحدة الاستخدام الطائش للأسلحة الكيماوية على أرضها، فإن هولندا تقف متضامنة مع جارتها وحليفاتها وصدقتهما تمام التضامن.

وتعرب مملكة هولندا عن صدمتها إزاء الاعتداء الطائش بواسطة العامل العصبي المخصص للاستخدام العسكري على التراب البريطاني، الذي عرّض مدنيين أبرياء لخطر كبير. ومنذ ذلك الوقت، علمنا أن الاعتداء أدى إلى إصابة عدد أكبر من الضحايا، وأودى بحياة إحداها هي الآنسة دون سترجيس. ونعرب عن تعازينا الخالصة لأحبائهم. وإن إصدار لائحة التهم الجنائية خطوة هامة تقرّبنا من كشف الحقيقة الكاملة حتى تأخذ العدالة مجراها. ولدى مملكة هولندا الثقة الكاملة في التحقيق الذي أجرته السلطات البريطانية وفي عدالة النظام القضائي البريطاني ونزاهته.

أما الآن وقد تم التعرّف على مرتكبي هذه الفعلية الشنيعة، فيجب تقديمهم إلى العدالة. لذلك، ندعو جميع الدول إلى التعاون حتى يُكفل تقديم المشتبه فيهما للمحاكمة في المملكة المتحدة وتُعرف الحقيقة الكاملة عن الكيفية التي تم بها تنفيذ هذا الاعتداء. وتجب محاسبة من يتحمل المسؤولية عنه“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس. أنا أود أيضاً تناول الكلام رداً على بيان زميلي ممثل الولايات المتحدة. أنا أجدد رفضي للاتهامات الأمريكية، باعتبارها اتهامات أحادية تروجها الولايات المتحدة مع حلفائها دون أن تستند إلى أية أدلة صلبة. إن ما يعتبره ممثل الولايات المتحدة أدلة غير قابلة للطعن هو اتهامات لم تحظ بتوافق خلال مناقشتها في الهيئات المعنية، سواء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو في مجلس الأمن، لأنها اتهامات قامت على أساس تحقيقات شابتها الكثير من جوانب القصور ولم تلتزم بمتطلبات اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي تمّ التفاوض عليها في هذا المؤتمر. وبهذا الإطار، أود أن أشير إلى أن من الصحيح أن هذا المؤتمر تفاوض على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لكن هذه الاتفاقية لم تعط أي دور لمؤتمر نزع السلاح في الرقابة على تنفيذ الاتفاقية، بل أناطت هذه المهمة بمنظمة مختصة هي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأناطت مسألة انتهاكات تنفيذها بمجلس الأمن، وبالتالي أنا أجدد موقفنا بأن الإصرار على إقحام موضوع استخدام

الأسلحة الكيميائية هو ممارسة مدفوعة باعتبارات سياسية، وإذا كان لهذا المؤتمر أن يناقش مسائل استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن الحري به أن يبادر إلى القبول بالمبادرة الروسية للتفاوض على اتفاقية لقمع استخدام المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية. وأنا ألاحظ في هذا الإطار أن الولايات المتحدة التي دأبت على توجيه الاتهام إلى الحكومة السورية لم تتطرق على الإطلاق إلى استخدام المجموعات الإرهابية المسلحة لأسلحة كيميائية في سوريا وفي أماكن أخرى، وهذا قصور يتوجب أن ننظر فيه بشكل أكثر جدية بدلاً من الاستمرار في توجيه الاتهامات المسيسة. شكراً سيدي الرئيس

السيدة الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بيروورث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيسة. بادئ ذي بدء، أشكر زميلي الموقر سفير فرنسا، السيد يان هوانغ، على الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها وأرحب به في مؤتمر نزع السلاح وأتعهد بأن نتعاون بشكل وثيق معه ومع الوفد الفرنسي هنا في هذا المؤتمر.

لم أخطط منذ البداية للإدلاء ببيان، ولكنني الآن أجدي مضطراً للانضمام إلى من سبقوني في تناول الكلمة لأعرب عن موقفي من استخدام العوامل العصبية الكيماوية ذات الاستعمال العسكري في المملكة المتحدة. أولاً، أعرب عن تعازي وفدي وتعازي الخاصة مرة أخرى للضحايا المدنيين في المملكة المتحدة.

وأودّ أن أذكر ببيان رؤساء ألمانيا وأربع بلدان أخرى في ٦ أيلول/سبتمبر، الذي سبق أن أشار إليه زميلي الكندي، وأودّ فقط التشديد على أننا نحن أيضاً نحث روسيا على الكشف بصورة كاملة عن برنامجها نوفيتشوك.

لدينا ثقة تامة في التحقيقات التي أجرتها المملكة المتحدة وفي استنتاجها أن المشتبه فيهما عنصران من عناصر المخابرات العسكرية الروسية وأن هذه العملية قد نالت بشكل شبه مؤكد موافقةً على مستوى حكومي رفيع.

ونعتقد أيضاً أن من الأهمية البالغة الحفاظ على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيماوية ولدينا ثقة تامة في التحليل الذي خرجت به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

وإننا ندعو الاتحاد الروسي للانخراط في حوار موضوعي بشأن استخدام العامل العصبي الكيماوي المخصص للاستعمال العسكري عوض الحديث عن أمور إجرائية لتحويل النظر عن الموضوع الجوهرى - وهو وفاة مدنيين أبرياء ومصادقية اتفاقية الأسلحة الكيماوية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): إنه لمن المؤسف حقاً أن يُغمض عدد من العواصم عينيه مرة أخرى، وبمحض إرادته، تحت غطاء التضامن عبر الأطلسي، متغاضياً عن عدم وجود أي أدلة على ما حدث فعلاً فيما يخص حادثة التسمم في بريطانيا العظمى. فتمثيلية الحس السليم هذه مستمرة إذن.

لقد قالت روسيا في عدة مناسبات وعلى مستويات مختلفة أن ليس لها دخل بما حدث في سالزبورج وإمبسبورج. وقد عرضنا مرات عديدة الانضمام إلى البريطانيين في جهود التحقيق في هذين الحادثين. ولا أثر يُرجى من رد الفعل السلبي على دعواتنا للتعاون ورفض السماح بالاتصال بسيرغي ويوليا سكريبال لأكثر من نصف سنة الآن، وهما مواطنان روسيان أُعلن عن أنهما ضحيتا الاعتداء، سوى أن يعزز قناعتنا بأن لندن لم تجد شيئاً يدعم ادعاءاتها. فجميع الاتهامات الموجهة لنا ملققة من ألفه إلى يائه.

ونأسف إذ نلاحظ أن بعض الشخصيات العامة في الغرب، التي تقع أسيرة طموحاتها الجيوسياسية، لا يزال مصراً على محاولاته تصوير روسيا على أنها عدو، فيذكر بذلك شعور العداء تجاه الروس في بلدانه. وما نحن بحاجة إليه في الواقع على النقيض من ذلك تماماً: نحتاج إلى تضافر الجهود لمكافحة التهديدات الحقيقية والمشاركة التي تواجهنا جميعاً، وهي أولاً وقبل كل شيء، الإرهاب الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة الاتحاد الروسي على بياها. وأعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة دونلي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدتي الرئيسة. أود أن أشير بإيجاز إلى البيانين اللذين أدلى بهما مؤخراً رئيسة وزراء نيوزيلندا، السيدة جاسيندا آردن، ووزير الخارجية، السيد وينستن بيترز.

ففي هذين البيانين، عبّرت نيوزيلندا بوضوح عن اعتقادها أن التحقيق الذي أجرته المملكة المتحدة محكم ومستفيض وجاء فيه أيضاً أن لدينا الثقة الكاملة في نتيجته. وتم التأكيد في البيانين أن المشتبه فيهما عنصران من عناصر الاستخبارات العسكرية الروسية. وبالنظر إلى سلسلة الأدلة الواضحة التي قدمتها المملكة المتحدة، فإن حكومة نيوزيلندا تؤيد المملكة المتحدة والمجتمع الدولي في عرض هذه القضية على المحكمة.

وتدين نيوزيلندا أي استخدام للأسلحة الكيماوية، سواء كان ذلك في سوريا أو في شوارع المملكة المتحدة. إذ تعتقد نيوزيلندا أنه يتعين على جميع الدول التقيد بالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما فيها الالتزامات المتعلقة بالأسلحة الكيماوية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيوزيلندا على بياها. أرى أن ممثل الولايات المتحدة يطلب الكلمة. تفضل سيدي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدتي الرئيسة. أعذر عن تناول الكلمة مرة أخرى. أريد فقط أن أقول إن اليوم يصادف الذكرى السابعة عشر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، وإن بلدي لا يزال حزيناً على فقدان مواطنيه ومواطني عدد من البلدان الأخرى، الذين قضوا نحبهم في تلك الهجمات. ولهذه البلدان أود أن أقول إننا نعتبر خسارتكم خسارة لنا أيضاً. ولن ننساهم. وستواصل الولايات المتحدة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، أني حدث.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير. ومثلما سبق أن قلت، سنجتمع لعقد جلسة غير رسمية بعد انتهاء هذه الجلسة الرسمية. وبهذا نختم أعمالنا لهذا الصباح. وستُعقد الجلسة العلنية التالية للمؤتمر بعد ظهر اليوم على الساعة الثالثة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.